تجارة على حساب التعليم

المال قبل التعليم!!

تحقيق/ عبدالله الخولاني

نصب واحتيال.. بهذه الكلمات رد محمد جباري على محاسب إحدى المدارس الخاصة الذي طلب منه 80 ألف ريال لتسجيل إبنه "سليم" الذي انتقل للصف الثاني الابتدائي، انفعال جباري وغضبه ووجه برد حازم وسريع من قبل مديرة المدرسة: أنت حر تدفع أو تبحث عن مَدرسة أخرى مشهد يعايشه اليمنيون مع بداية كل عام دراسي، فالتعليم المجاني لكل مواطن الذي نص عليه الدستور والقانون وألزم الدولة بتوفيره تجاوزه الواقع اليوم وتحول التعليم إلى سلعة تباع وتشترى وبصورة رائجة ساهمت السمعة السيئة للتعليم الحكومي في انتشار هذا النوع من التجارة لتصبح المدارس الخاصة استثماراً مغرياً فتح شهية الكثير ممن يمتلكون المال، فالقضية عبارة عن استئجار عمارة مكونة من طابق أو طابقين وحوش وسيع ومجموعة من الماسات والكراسي ولوحة يكتب عليها اسم المدرسة وبعض اليافطات والإعلانات الورقية في الشوارع عن الافتتاح بعدها يتوافد أولياء الأمور للسؤال عن الأسعار وجودة التعليم ومؤهلات المدرسين وجميعنا يعرف حفاوة الاستقبال ودماثة الأخلاق التي يلقاها أولياء الأمور عند تسجيل أبنائهم بداية كل عام وكيف تتغير عندما يتم التسجيل ويحين موعد الأقساط.

بداية كل عام دراسي جديد يدخل أولياء الأمور في مواجهة مع ملاك المدارس الخاصة الذين يختلقون الذرائع والحُجج من أجل رفع الرسوم فيما تكتفي وزارة التربية والتعليم بموقف المتفرّج فالمسألة تحصيل حاصل تنتهي لصالح الطرف الأقوى وما على المواطن إلا السمع والطاعة ودفع الأقساط.

تفـــاوت

تتفاوت الرسوم من مدرسة إلى أخرى وكل ومدرسة لها حُججها ومبرراتها في تحديد الرسوم، فهناك مدارس مشهورة وأصبحت لها سمعتها تتجاوز 150 – 200 ألف ريال للطالب ومدارس أجنبية رسومها بالدولار وأخرى وهي السواد الأعظم تتراوح رسومها بين 60 إلى 100 ألف ريال حسب المستوى الدراسي لكن المعضلة التي تواجه أولياء الأمور إلى جاب ارتفاع الرسوم تدني التعليم وغياب الرقابة الحكومية على أداء هذه المدارس لتصبح العملية كلها عبارة عن "بزنس".

عبدالله الكوماني – 45 عاما – يبدي تذمّره من تحوّل المدارس الخاصة إلى مشاريع استثمارية هدفها الربح على حساب التلاميذ وأسرهم، ويقول لدي ثلاثة أولاد وبنت كلهم يدرسون في مدارس خاصة وكل عام دراسي جديد ترفع الرسوم ووزارة التربية والتعليم لا تحرك ساكنا.

ويؤكد أن تدخل الوزارة بات ضرورياً لوضع حد لما يحدث في المدارس الخاصة وتحديد سقف أعلى للرسوم وتصنيف هذه المدارس حسب إمكانياتها وما تقدّمه من للطلاب.

تروي أم سحر معاناة نقل ابنتها إلى مدرسة خاصة جديدة تتناسب مع الدخل المادي للأسرة قائلة:

- تدني مستوى الدخل، وارتفاع أسعار الأقساط المدرسية حالا دون إكمال ابنتي لدراستها في إحدى المدارس الخاصة ذات السمعة الطيبة فنقلتها إلى مدرسة أخرى ذات مستوى أقل، والسبب نفسه هو ما اضطر عبدالله المدني إلى هذا الخيار، عندما نقل ابنيه عمر وسامي إلى مدرسة حكومية هذا العام، بعد أن قامت مدرستهما الخاصة بزيادة قسطها السنوي بمقدار 20 ألف ريال لتصبح القيمة 200 ألف ريال سنوياً.

وفيما يشيد عبدالملك السياغي بالتعليم في المدارس الخاصة، مؤكداً تفوقها على نظيرتها الحكومية، يشير إلى انزعاجه من التكاليف المرتفع التي تكبّدها جراء تدريس ولديه "محمد وأكرم" في إحدى المدارس الخاصة جنوب العاصمة، معتبراً أن غياب المساءلة والأسس الواضحة لرسوم وأقساط المدارس الخاصة، جعل منها سوقاً حيث تختلف كل مدرسة عن غيرها في السعر، بحسب أهواء ومزاجية إدارتها" متمنياً على وزارة التربية والتعليم أخذ هذه الأمور في الحسبان، وإلا فإن المدارس الخاصة ستكون "حكراً على أبناء الطبقة الغنية فقط".

اتهام باطل

يرفض عبدالعزيز الصبري اتهام ملاّك المدارس الخاصة بالطمع واجشع من قِبل أولياء الأمور ويقول: إن قضية الأقساط أو الرسوم المدرسية تمثل "علاقة تعاقدية قابلة للرفض والقبول بين ولي أمر الطالب والمدرسة وأمام ولي الأمر الخيار لاختيار أي مدرسة وليس مجبراً" لافتاً إلى أن عملية رفع الرسوم مرتبطة بالتكاليف التشغيلية والمستجدات والمطالب التي تفرض على المدارس، كتعديل الأجور للمدرسين والإيجارات وأجرة الباصات وغيرها.

الاختلالات التي يواجهها التعليم الحكومي والكثافة الطلابية في المدارس أسباب رئيسية لنزوح الأهالي عن التعليم العام كما يؤكد الخبير محمد المشرقي – بحوث تربوية – ،لكن هناك أسباباً أخرى ترتبط بالمستوى الإقتصادي والاجتماعي للآباء الذين يتباهون بمدارس أبنائهم كما يفاخرون بسياراتهم وفيلاتهم، وليس الأمر مبنياً على معايير تعليمية منطقية ولا استنتاجات ومعطيات حقيقية، تجعل التعليم الخاص متفوقاً على العام، بقدر ما اعتبروا المدرسة مجالاً للتباهي فحسب.

ويضيف: أغلب المدارس الخاصة ليست بديلاً لنظيرتها الحكومية، لافتقارها للبنية التحتية وأصول التدريس، وغياب مراقبة الدولة، التي ترى في المدرسة الخاصة مجالاً للاستثمار فحسب، ويجب تشجيعه، متناسية أن المرونة في هذا القطاع بعينه، السبب الأساس وراء تفشي الفساد والرشوة، حيث يتساءل كيف نحارب الرشوة والتلميذ لا يكلفه النجاح إلا مبلغاً من المال؟ ليتم توسيع دائرة الاستثمار على حساب القيم والمناهج التربوية التي لا تلتزم بها المدرسة الخاصة.

مدير عام التعليم الأهلي والخاص بوزارة التربية لـ الثورة" :

المستثمر يجني رسوم الطالب ولا يقدم له شيئاً

حاوره / محمد راجح

أظهر مدير عام التعليم الأهلي والخاص بوزارة التربية والتعليم علي الارياني حماساً شديداً تجاه ضرورة إصلاح وضعية هذا النوع من التعليم على الرغم من الظرف الطارئ الذي كان يشغل تفكيره وقت إجراء المقابلة معه.

تحدث الارياني لـ "الثورة" عن حزمة إجراءات اتخذتها الوزارة لمعالجة أوضاع التعليم الأهلي ، الذي يجني المستثمر برأيه رسوم الطالب ولايقدم له شيئاً.

كما تطرق إلى قضية هامه في هذا الخصوص تتمثل بمعاناة المعلمين في المدارس الخاصة وقرار الوزارة بتحديد 30 ألف ريال كحد أدنى لرواتبهم التي لاتتجاوز حالياً 10 آلاف ريال .

* كيف تقيم وضعية التعليم الأهلي في اليمن وجهود الوزارة للارتقاء به ؟

- نحن منذ بداية العام الماضي بدأنا بتنفيذ مجموعة من الإجراءات بناء على توجيهات قيادة الوزارة وتم تشكيل فريق من الإدارة المعنية وتم النزول إلى جميع جهات التعليم الأهلي للاطلاع والمعاينة والمتابعة وتم تحديد الاختلالات على مستوى كل مدرسة وتم رفدها بشكل دقيق بناء على عدة محاور وهي الإدارة التعليمية والمدرسية والمبنى والوضع القانوني والتجهيزات والوسائل التعليمية ، ومن ثم عكفت اللجان بعد العودة إلى الوزارة على المخرجات .

* كيف كانت المخرجات ؟

- كانت المخرجات عبارة عن مجموعة من القرارات ، تصل إلى نحو 6 قرارات صدرت تحت توقيع قيادة الوزارة ممثلة بالوزير الدكتور عبدالرزاق الاشول وتم النزول بعد ذلك على مستوى كل محافظة بمذكرات موجهة لقيادة المحافظات والسلطات المحلية بإلزام جميع مكاتب التربية والمديريات التعليمية بالالتزام بتصحيح الاختلالات وفق محاضر تم إعدادها مع مدراء المدارس على مستوى كل مديرية على أساس الالتزام مع نهاية سبتمبر يكون تم الانتهاء من تصحيح هذه الاختلالات ، ويتم حاليا تشكيل اللجان للنزول إلى هذه المدارس للاطلاع على ماتم التوصل إليه من معالجة الاختلالات على مستوى كل مدرسة.

تصنيف

* هل لديكم تصنيف خاص بوضعية هذه المدارس وطريقة التعامل معها ؟

- هناك ثلاثة مستويات لوضعية هذه المدارس ، بعضها متميزة والكثير منها بحاجة لمعالجة أوضاعها لأننا نطمح إلى إدخال معايير وأنظمة الجودة إلى التعليم العام في التعليم الأهلي ،طبعا هناك قصور واضح في التشريعات ولدينا في هذا الخصوص قانون جديد في مجلس النواب تأخر البت فيه بسبب الأوضاع التي مرت بها بلادنا ، ولكن نحن الآن بصدد التواصل مع اللجنة التربوية بالبرلمان على أساس التسريع بالقانون ، إصدار مثل هذا القانون هام جدا لإصلاح أوضاع التعليم الأهلي والخاص من ناحية التشريعات وتنظيم إصدار التراخيص ومستويات المعلمين وآلية الدخول والقبول والتدريب والتوجيه ومستوى الانتشار الجغرافي وتقييم مخرجات التعليم الأهلي ، ونعمل حاليا على هذه القضايا مع القائمين على هذه المدارس .

أيضا نحن في إطار إعداد الدليل الخاص بهذه المدارس الذي سيضع التصنيف والتسعيرة وبناء على ذلك سيتم إلزام المدارس التي لديها قصور واختلالات ، لدينا مجموعة من الإجراءات لمعالجة التعليم الأهلي خلال العام الدراسي الحالي ، طبعا العملية التصحيحية والتغييرية صعبة جدا لكننا ماضون فيها والامر يتطلب جهودا حثيثة ومثابرة لتحقيق الأهداف من وراء هذه الإجراءات التي نقوم بها .

التوجيه

* ماهي مشكلة هذه الجهات فيما يخص التناقض الواضح بين الرسوم التي تأخذها ومستوى الخدمة التي تقدمها مقابل ذلك ؟

- مثل ما قلت لك سابقا لدينا تصنيف وفقا لثلاثة مستويات ، بعض المدارس رسومها يتواءم مع خدماتها ومدخلاتها ومخرجاتها ،لكن القرارات التي نقوم بها تصب في هذا الاتجاه وهناك صدى كبير لها ، مشكلة الطالب والرسوم هي في التوجيه ، لأن التوجيه محدود جدا وكذلك انعدام النفقات التشغيلية ،المستثمر يجني رسوم الطالب ولايقدم له شيئاً ، يعني الدولة تتحمل في الأخير تبعات التوجيه والتدريس ، من هنا يأتي الهدف من التشريعات الجديدة بحيث يتحمل المستثمر تبعات ذلك لأنه هو المستفيد في الأول والأخير .

مع احترامنا الشديد الكثير من مدراء المدارس الخاصة يتعاملون كمصنع صابون أو مياه معدنية مع الاحترام الشديد ، هناك مشكلة في الربط والإشراف والرقابة ، لأننا نريد مدارس تتبع وزارة التربية والتعليم ، يجب ان نعي بأن التعليم استثمار في البشر لصنع المستقبل وبالتالي يجب ان يكون في نوع من الإحساس بالمسئولية لدى الجميع .

تفاوت

* بالنسبة للأسعار هناك من يرى ممارسة البعض من هذه المدارس لوسائل ابتزاز من خلال ارتفاع أسعار الرسوم باستمرار ؟

- الأسعار متفاوتة ولا نستطيع القول ان هناك استغلالاً أو ابتزازاً ، هناك رسوم بنحو 40 ألفا وهناك بـ50 ألفاً وأيضا بنحو 100 ألف وأكثر وهناك من يتعامل بالعملة الصعبة ، وهذا طبعا ينبغي ان يعتمد على نوع الخدمة التي تقدمها ،بعض المدارس تهتم بالكادر التعليمي المؤهل والمميز والتجهيزات والوسائل التعليمية ، والبعض لا يهتم بذلك ، ومثل ما قلت لك سابقا لدينا الآن دليل ينظم كل هذه الأشياء .

هناك ممارسات غير عادلة تتم بحق المدرسين الذين يعملون في هذه المدارس ، يعني لا يعقل ان تدفع 10 آلاف ريال راتباً شهرياً لمدرس وتريد منه ان يقدم مستوى تعليمياً لائقاً ومميزا .

أصدرنا في هذا الخصوص قراراً بتحديد رواتب المعلمين في هذه المدارس بحيث لايقل عن 30 ألفا ، رغم أن هناك مدارس تدفع مبالغ مناسبة ، يعني كيف تدفع عشرة آلاف ريال للمدرس وتطالبه بشروط تعجيزية ، أي ان الاختلالات قائمة وموجودة وهذا هو وضعنا التعليمي ، ولهذا الجميع مطالب باستشعار مسئولياته تجاه التعليم لأنه رصيدنا ومستقبلنا.

> **30 ألف ريال الحد الأدنى لرواتب المعلمين في المدارس الأهلية**

---

8 مليارات ريال إيرادات المدارس الخاصة .. وأجور المعلمين زهيدة

الثورة/ عبدالله الخولاني

بلغ إجمالي إيرادات الرسوم المدرسية التي حصلتها المدارس الخاصة في اليمن خلال العام الدراسي الماضي 8 مليارات ريال، إذ تراوحت الرسوم السنوية مابين 20 ألف ريال للروضات و30 ألف ريال للتمهيدي و50 ألف ريال للصفوف الأولى كحد أدنى و170 ألف ريال كحد أقصى.

وأظهرت دراسة موسومة بعنوان التعليم الخاص في اليمن (مشروع رسالة ماجستير) للخبير الوطني عبدالفتاح راجح، تفاوت رسوم التسجيل في المدارس الخاصة في اليمن بشكل كبير، إذ توجد مدارس خاصة تقدم خدماتها برسوم معقولة لكن جودة التعليم ضعيفة ومدارس أخرى تتقاضى رسوماً متوسطة تتجاوز 70 ألف ريال، وصولاً إلى مدارس تتقاضى رسوماً عالية جداً تصل حتى 250 ألف ريال وهي المدارس الأجنبية.

وأوضحت أن معدل النمو في أعداد طلبة المدارس الخاصة في اليمن يرجع إلى الأعداد المتزايدة من الطلبة اليمنيين الملتحقين بالتعليم والاختلالات التي يعاني منها التعليم الحكومي حيث يوجد ما يقارب 600 ألف طالب وطالبة ملتحقين بالتعليم الخاص يدرسهم نحو 20 ألف معلم يحمل 50% منهم مؤهلات جامعية والبقية يحملون مؤهلات الدبلوم والثانوية.

وبحسب الدراسة فإن متوسط أجور المعلمين يتراوح بين 15 ألف ريال للمؤهلات غير الجامعية و35 ألف ريال للمعلم الجامعي وهي أجور غير عادلة مقارنة بما يتم تحصيله من رسوم وعدد الحصص الدراسية المطلوبة من المعلم والتي تتجاوز 25 ساعة أسبوعياً وهذا يؤثر سلباً على أداء المعلم الذي يشعر بعدم الرضا ولكنها الحاجة وعدم وجود فرصة عمل بديلة.

واستنتج الباحث أن المدرسين الحكوميين هم أكثر تذمراً من أجور المدارس الخاصة مقارنة بنظرائهم الخريجين وغير الملتحقين بالوظيفة الحكومية، كما أن الأجور المتدنية وكثرة الخصميات تسبب عدم الاستقرار التعليمي في المدارس الخاصة.